

Distr.: General
10 May 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل طيه رسالة من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وكذلك بياننا بشأن الصحراء الغربية اعتمده مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته ٦٦٨ المعقودة في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٧ في أديس أبابا، إثيوبيا.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش



رسالة مؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

أبعث إليكم هذه الرسالة لكي أوجه نظركم إلى البيان المتعلق بالحالة في الصحراء الغربية الذي اعتمده مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته ٦٦٨ المعقودة في أديس أبابا في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٧.

وقبل اجتماع مجلس السلم والأمن، أعرب مؤتمر الاتحاد الأفريقي في قراره (Assembly/AU/Dec.629 (XXVIII)) خلال دورته الثامنة والعشرين، المعقودة في أديس أبابا في ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، عن بالغ القلق إزاء حالة الجمود الحالي التي تشهدها عملية السلام في الصحراء الغربية، وشدد على الحاجة الملحة إلى تجديد المساعي الرامية إلى تيسير التوصل إلى حل مبكر للتراع. وكرر أيضا دعوته الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تحديد تاريخ لإجراء الاستفتاء المتعلق بتقرير شعب الصحراء الغربية مصيره، وحماية سلامة أراضي الصحراء الغربية باعتبارها إقليمًا غير متمتع بالحكم الذاتي من أي عمل من شأنه أن يقوّض سلامتها.

وإذ يعتمد مجلس السلم والأمن هذا البيان، فإنه لا يسترشد فقط بمسؤولياته في مجال تعزيز السلام والأمن في القارة في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، بل إنه يسترشد أيضا بالتطورات المشجعة التي وقعت مؤخرا في السياق الأفريقي، ولا سيما انضمام المغرب في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

وأود بصفة خاصة أن أشير إلى الفقرة ١٠ من البيان، حيث قام مجلس السلم والأمن بما يلي:

- شدد على ضرورة انحراط المغرب والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، بصفتها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، في محادثات جادة ومباشرة، بدون شروط وفي ظل الامتثال لأحكام المادة ٤ من القانون التأسيسي، التي تنص، في جملة أمور، على التسوية السلمية للتراعات بين الدول الأعضاء في الاتحاد؛
- قرر إعادة تفعيل لجنة رؤساء الدول والحكومات المخصصة المعنية بالتراع التي أنشئت في تموز/يوليه ١٩٧٨، لكفالة التعاون الأفريقي على مستوى رفيع وبشكل مطرد مع الدولتين العضوين؛
- قرر إعادة فتح مكتب الاتحاد الأفريقي في العيون، بالصحراء الغربية؛
- قرر إجراء زيارة ميدانية إلى الإقليم خلال عام ٢٠١٧.

وأكد مجلس السلم والأمن أيضا، في جملة أمور، على مسألة استعادة الأداء الكامل لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لكي يتسنى لها الإشراف بفعالية على اتفاق وقف إطلاق النار والحيلولة دون زيادة تصعيد التوترات في الإقليم.

وفي هذا الصدد، أرجو ممتنا إطلاع مجلس الأمن على هذه الرسالة والبيان المرفق بها، وتعميمهما بوصفهما من الوثائق الرسمية للمجلس خلال الاجتماع المنعقد في نيسان/أبريل بشأن الصحراء الغربية.

وتفضلوا، يا صاحب المعالي، بقبول أسمى آيات التقدير.

(توقيع) موسى فكي محمد

بيان صادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته ٦٦٨ المعقودة في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٧

اتخذ مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته ٦٦٨ المعقودة في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٧ القرار التالي بشأن الحالة في الصحراء الغربية:

إن المجلس،

١ - **يحيط علماً** بتقرير رئيس المفوضية عن الحالة في الصحراء الغربية (PSC/PR/2(CDXCVI))، فضلا عن المعلومات المستكملة التي قدمها الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي للصحراء الغربية، السفير تاديسي يلما. **ويحيط المجلس علماً أيضا** بالبيان الذي أدلى به وفد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، بقيادة معالي السيد محمد سالم ولد السالك، وزير الخارجية، وكذلك الأمم المتحدة؛

٢ - **يشير إلى القرار (EX.CL/Dec.758 (XXII))** الذي اتخذته المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية والعشرين المعقودة في أديس أبابا في ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وطلب فيه إلى المفوضية أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتنظيم استفتاء من أجل تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره، في امتثال لقرارات منظمة الوحدة الأفريقية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، ويشير إلى القرار (EX.CL/Dec.773(XXIII)) الذي اتخذته المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة والعشرين المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣ وكرر فيه تأكيد القرارات والإعلانات السابقة لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي بشأن الحالة في الصحراء الغربية، وطلب إلى رئيسة المفوضية مواصلة مساعيها، بما في ذلك إجراء مزيد من المشاورات مع الطرفين، ومواصلة التفاعل مع الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الدوليين الآخرين ذوي الصلة؛

٣ - **يشير كذلك إلى القرار (Assembly/AU/Dec.559(XXIV))** الذي اتخذته مؤتمر الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الرابعة والعشرين المعقودة في أديس أبابا في ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وكرر فيه دعوات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الطرفين لمواصلة المفاوضات دون شروط مسبقة وبنية حسنة، وأعرب عن دعم الاتحاد الأفريقي الكامل لمساعي المبعوث الشخصي للأمم المتحدة، ورحب بالخطوات التي اتخذتها رئيسة المفوضية على سبيل متابعة قرار المجلس التنفيذي ذي الصلة، وطلب إليها مواصلة مساعيها من أجل حشد الدعم اللازم للعملية التي تقودها الأمم المتحدة؛

٤ - **يشير أيضا إلى القرار (Assembly/AU/629 (XXVIII))** الذي اتخذته مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في دورته العادية الثامنة والعشرين المعقودة في أديس أبابا،

في ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، والذي أعرب فيه عن قلقه العميق إزاء المأزق الحالي الذي تمر به عملية السلام في الصحراء الغربية، وشدد على الحاجة الملحة إلى تحديد المساعي الرامية إلى تيسير إيجاد حل مبكر للتزاع، وكرر دعوته الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تحديد موعد لإجراء استفتاء تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، وحماية سلامة أراضي الصحراء الغربية باعتبارها إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي من أي عمل من شأنه أن يقوّض سلامتها. ويشدد المجلس على الأحكام الأخرى ذات الصلة في قرار المؤتمر بشأن حث مجلس الأمن على تحمل مسؤولياته كاملة في استعادة كامل أداء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، لأن البعثة لا غنى عنها في الإشراف على وقف إطلاق النار وتنظيم استفتاء لتقرير المصير في الصحراء الغربية، وكذلك في معالجة مسائل احترام حقوق الإنسان والاستكشاف والاستغلال غير المشروعين للموارد الطبيعية للإقليم، لا سيما وفقاً للحكم الهام الصادر عن محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن الترتيب القائم بين الاتحاد الأوروبي والمغرب الموقع في عام ٢٠١٢ والمتعلق بالتحريم المتبادل للتجارة في المنتجات الزراعية ومنتجات مصائد الأسماك؛

٥ - يشير إلى قراراته السابقة بشأن الحالة في الصحراء الغربية، وبخاصة البيان (PSC/PR/COMM.1 (CDXCVI)) المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥ (الجلسة ٤٩٦)، والبيان الصحفي (PSC/PR/COMM.2(DII)) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ (الجلسة ٥٠٣)، والبيان (PSC/PR/COMM.(DLXXXVIII)) المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦ (الجلسة ٥٨٨)، وكذلك البيان (PSC/PR/COMM.(DCXVII)) المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٦ (الجلسة ٦١٧). ويشير أيضاً إلى البيان (PSC/AHG/COMM.4(DXLVII)) الذي اعتمد في الجلسة ٥٤٧ للمجلس المعقودة في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، على مستوى رؤساء الدول والحكومات، والذي حث فيه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على الاضطلاع بكامل مسؤولياته واتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل التعجيل بإيجاد حل للتزاع القائم في الصحراء الغربية وإيجاد الرد المناسب على القضايا المتعلقة باحترام حقوق الإنسان والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في الإقليم؛

٦ - يهنئ المملكة المغربية على انضمامها إلى الاتحاد الأفريقي دون شروط أو تحفظات. ويشيخ المجلس على استعداد المغرب للجلوس إلى جانب الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في مداولات أجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بالسياسات؛

٧ - يأسف لأن المملكة المغربية لم تحضر الجلسة ٦٦٨ بشأن الحالة في الصحراء الغربية بعد أن وجّه إليها المجلس دعوة لحضورها. ولذلك، يهيب المجلس بالمملكة المغربية أن تقدّم التعاون اللازم وفقاً لأحكام القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وللبروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛

٨ - يشيد بالمساعي المتواصلة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة وبمساعي مبعوثه الشخصي في سبيل البحث عن حل في إطار قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك المشاورات التي يضطلع بها المبعوث الشخصي في إطار نهجه الجديد، على النحو المبين في تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦ (S/2016/355). ويعرب المجلس عن أسفه لاستقالة السفير كريستوفر روس، المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة للصحراء الغربية، ويثني على الجهود التي كان قد دأب على بذلها من أجل تجاوز المأزق الذي تمر به عملية السلام؛

٩ - يرحب بالخطوات التي اتخذتها رئيسة المفوضية تنفيذًا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن أجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بالسياسات ودعمًا للمساعي التي تقودها الأمم المتحدة، بما في ذلك المساعي التي بذلها الرئيس السابق جواكيم شيسانو بصفته مبعوثًا خاصًا للاتحاد الأفريقي. ويعرب المجلس عن ارتياحه للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لمعالجة حالة الجمود الراهنة التي تشهدها عملية السلام، ويثني على ما أبداه من التزام في الاضطلاع بولايته؛

١٠ - يلاحظ ببالغ القلق أنه بعد مرور أربعة عقود على نشوب النزاع في الصحراء الغربية وأربعة وخمسين عاما على اتخاذ قرار إنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية، لم تفلح حتى الآن جميع المساعي الرامية إلى إيجاد حل في تحقيق النتائج المتوقعة، وأن حالة الجمود السائدة التي تشهدها عملية السلام لا تؤدي فقط إلى زيادة حدة التوتر في الإقليم، بل إنها تقوض أيضا مساعي تعزيز التكامل بين بلدان القارة. وبناء على ذلك، يعرب المجلس عن الحاجة الملحة إلى تجديد المساعي الرامية إلى التوصل إلى حل مبكر ونهائي لهذا النزاع. وفي هذا الصدد، فإن المجلس:

(أ) يشير إلى الأحكام ذات الصلة من المادة ٤ من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي التي تنص على جملة أمور منها التسوية السلمية للنزاعات فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد؛

(ب) يشدد على ضرورة أن تقوم المملكة المغربية والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، بصفتهما من الدول الأعضاء في الاتحاد، بالانخراط فورا في محادثات مباشرة وحادة، بدون شروط مسبقة وفقا للمادة ٤ من القانون التأسيسي؛

(ج) يقرر تعزيز ولاية جواكيم شيسانو، الرئيس السابق لموزامبيق، المقرر تعيينه بصفته الممثل السامي للاتحاد الأفريقي للصحراء الغربية، لكي يتسنى لولايته تيسير المحادثات المباشرة بين الدولتين العضوين وحشد المساعي الأفريقية ومساعي الأمم المتحدة المطلوبة لهذا الغرض. ويطلب المجلس إلى رئيسة المفوضية اتخاذ الخطوات اللازمة لتمكين الممثل السامي للاتحاد الأفريقي من الاضطلاع بولايته فورا؛

(د) **يقرر أيضا** إعادة تفعيل لجنة رؤساء الدول والحكومات المخصصة المعنية بالتراع في الصحراء الغربية، المنشأة عملا بالقرار (AHG/Res.92(XV)) الذي اتخذته مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الخامسة عشرة المعقودة في الخرطوم، السودان، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ تموز/يوليه ١٩٧٨. **ويطلب** المجلس إلى رئيسة المفوضية الاضطلاع بالمشاورات اللازمة لوضع الصيغة النهائية لعضوية اللجنة المخصصة ولتفعيلها؛

(هـ) **يدعو** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، في إطار روح الوحدة الأفريقية وتمشيا مع أحكام القانون التأسيسي، إلى تعبئة وتوفير الدعم السياسي والدبلوماسي وغيره من أشكال الدعم إلى الدولتين العضوين وإلى الممثل السامي للاتحاد الأفريقي للصحراء الغربية من أجل تيسير محادثتهما المباشرة؛

(و) **يطلب** كذلك إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تتخذ فورا الخطوات اللازمة لإعادة فتح مكتب الاتحاد الأفريقي في العيون، بالصحراء الغربية، بما يشمل توفير الموارد البشرية والمالية والتسهيلات اللوجستية المطلوبة؛

(ز) **يناشد** الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل تقديم الدعم الكامل للمساعي الأفريقية الرامية إلى التغلب على المأزق الحالي الذي تمر به عملية السلام في الصحراء الغربية؛

(ح) **يقرر** كذلك أن يستعرض بانتظام الحالة في الصحراء الغربية، استنادا إلى المستجدات والتوصيات التي تقدمها رئيسة المفوضية والممثل السامي للاتحاد الأفريقي للصحراء الغربية؛

(ط) **يقرر أيضا** إيفاد بعثة ميدانية للمجلس إلى الصحراء الغربية خلال عام ٢٠١٧.

١١ - **يتطلع** إلى تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية عند انتهاء ولايتها الحالية في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، وفقا لما قرره مجلس الأمن في قراره ٢٢٨٥ (٢٠١٦) المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦. **ويحث** المجلس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على اتخاذ التدابير اللازمة لاستعادة الأداء الكامل للبعثة لكي يتسنى لها الإشراف بفعالية على اتفاق وقف إطلاق النار وتجنب تكرار الانتهاكات. **ويطلب** المجلس كذلك إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إسناد ولاية في مجال حقوق الإنسان إلى البعثة، مع مراعاة ضرورة كفاءة رصد مستقل ومحاييد لحقوق الإنسان على نحو متواصل في كل من الإقليم ومخيمات اللاجئين. **ويطلب** المجلس أيضا إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يتخذ التدابير المناسبة في هذا الصدد؛

١٢ - **يطلب** كذلك إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أن توفد، في أقرب وقت ممكن، بعثة إلى الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين في تندوف، لتقييم حالة

حقوق الإنسان وتقديم توصيات إلى المجلس، مع اتخاذ نتائج زيارتها إلى المنطقة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ منطلقاً لها. وفي هذا الصدد، يبحث المجلس الدولتين العضوين على التعاون التام مع بعثة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛

١٣ - **يشدد على الضرورة الملحة** لمعالجة مسألة الاستكشاف والاستغلال غير المشروعين للموارد الطبيعية للإقليم، مع مراعاة الدعوة الواردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ الموجهة إلى جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة، في ضوء الاهتمام المتزايد بالموارد الطبيعية للصحراء الغربية، لتقرير "المبدأ القاضي بأن مصالح أهل هذه الأقاليم لها المقام الأول"، وفقاً للمادة ٧٣ من الفصل الحادي عشر من الميثاق، ووفقاً للفتاوى والأحكام القانونية العديدة الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية بشأن هذه المسألة. وفي هذا الصدد، يبحث المجلس المملكة المغربية على عدم إبرام عقود لاستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية للصحراء الغربية؛

١٤ - **يطلب** إلى المفوضية أن تبذل المساعي لدى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، من خلال القنوات الملائمة، لكي تتاح الفرصة للممثل السامي للاتحاد الأفريقي للصحراء الغربية لمخاطبة مجلس الأمن في جلسته بشأن الصحراء الغربية المقرر عقدها في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٧. **ويطلب المجلس كذلك** إلى الأعضاء الأفريقيين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يعملوا، في إطار مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، على دعم هذا الطلب وتيسيره؛

١٥ - **يدعو** رئيسة المفوضية إلى أن تحيل هذا البيان إلى الدولتين العضوين، وهما المملكة المغربية والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، من أجل اتخاذ إجراءات فورية. **ويدعو المجلس كذلك** رئيسة المفوضية إلى أن تحيل هذا البيان إلى الأمين العام للأمم المتحدة وأن تطلب تعميمه كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وأن تحيله كذلك إلى سائر أصحاب المصلحة الدوليين المعنيين؛

١٦ - **يقرر** أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.